العلاقات الجزائرية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق: دراسة في المفهوم والأهداف والتحديات

Algerian-Chinese Relations in Light of the Belt and Road Initiative: A Study of Concept, Objectives, and Challenges

فراني حياة*

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية(الجزائر)

ferrani.hayet@enssp.dz

تاريخ الارسال:10/ 04/ 2025 تاريخ القبول:26/ 05/ 2025 تاريخ النشر:2025/06/04

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الجزائرية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها الجزائر عام 2019، مع التركيز على دوافع الانضمام وآثاره على التعاون الثنائي، حيث اعتمدت الدراسة على المقاربة الليبرالية الجديدة، خاصة مفهوم الاعتماد المتبادل لفهم طبيعة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، كما تستعرض الدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الصينية، حيث قدمت الصين دعماً هاماً للثورة الجزائرية، مما كان له أثر كبير في تعميق التقارب بين البلدين، كما أسهم التعاون الاقتصادي والثقافي في توطيد الروابط الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وهو ما فتح الباب أمام انضمام الجزائر إلى المبادرة. توصلت النتائج إلى أن الجزائر تسعى إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، بينما تستهدف الصين تعزيز نفوذها الاقتصادي في أفريقيا، ومع ذلك تواجه العلاقات تحديات مثل عدم التكافؤ التجاري والمنافسة الإقليمية.

كلمات مفتاحية: الجزائر. مبادرة الحزام والطريق. الصين. التعاون. الشراكة.

Abstract: This study aims to analyze Algerian-Chinese relations within the framework of the Belt and Road Initiative, which Algeria joined in 2019, with a focus on the motivations for joining and its impact on bilateral cooperation. The study adopts the neoliberal approach, particularly the concept of interdependence, to understand the nature of the strategic partnership between the two countries.

The study reviews the historical background of Algerian-Chinese relations, highlighting China's significant support for the Algerian revolution, which greatly contributed to deepening the ties between the two nations. Additionally, economic and cultural cooperation has played a role in strengthening bilateral relations and elevating them to the level of a strategic partnership, paving the way for Algeria's accession to the initiative.

The findings reveal that Algeria seeks to diversify its economy and reduce its reliance on oil, while China aims to expand its economic influence in Africa. However, the relationship faces challenges such as trade imbalance and regional competition.

Keywords: Algeria- Belt and Road Initiative - China - Cooperation-Partnership .

*المؤلف المرسل

مقدمة

تكتسب العلاقات الثنائية بين الدول أهمية متزايدة في عالم اليوم، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية المتسارعة وظهور مبادرات دولية كبرى تسعى إلى إعادة تشكيل خريطة التعاون والتنمية. وتعد مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها الصين بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة عبر ربط قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، إحدى أبرز هذه المبادرات.

وفي هذا السياق تبرز العلاقات الجزائرية الصينية كنموذج للشراكة المتنامية، حيث تمتد جذورها لأكثر من ستة عقود، وتحديدًا إلى فترة حاسمة في تاريخ الجزائر وهي ثورة التحرير، التي حظيت بدعم صيني قوي. وقد تطورت هذه العلاقات عبر السنين لتشمل مختلف المجالات، وصولًا إلى انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق في عام 2019، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين. وتزداد أهمية هذه الشراكة في ظل الموقع الجيوستراتيجي الهام للجزائر في منطقة المغرب العربي، الذي يجعلها بوابة استراتيجية نحو أفريقيا، وهو ما يمنحها مكانة خاصة في السياسة الأفريقية للصين. من هنا، يصبح تحليل هذه العلاقات في ضوء مبادرة الحزام والطريق ضرورة لفهم ديناميكيات التعاون المستقبلي في ظل التنافس الدولي المتزايد على النفوذ في القارة الأفريقية.

الاشكالية:

في ضوء انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق وتصاعد الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: كيف تؤثر مبادرة الحزام والطريق على شكل ومضمون العلاقة بين الجزائر والصين؟ وما هي تداعيات ذلك على طموحات كلا البلدين، خاصة في ظل المشهد الدولي المتغير؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

ساهم انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق في تعزيز الاعتماد المتبادل بين البلدين، لكنه يفرض تحديات بسبب التنافس الدولي على الموارد الأفريقية.

الفرضيات الفرعية:

* تعتبر الجزائر فاعلا أساسيا على طاولة الصين لتفعيل مبادرة الحزام والطريق في افريقيا.

* بالنسبة للجزائر مبادرة الحزام والطريق تنطوي على عديد الفرص لاستكمال برامجها التنموية التي تسعى إليها.

* تواجه الصين منافسة شرسة فيما يعتبر قواعد تقليدية للمستعمرين القدامى لإفريقيا، في حالة الجزائر تعتبر فرنسا منافسا لا يستهان به.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى التوافق والانسجام في الرؤى والأهداف بين الجزائر والصين في إطار مبادرة الحزام والطريق كل على حسب أهدافه الاستراتيجية وطموحاته التنموية وكذا تبيان التحديات التي تواجههما في إطار تجسيد هذه الأهداف.

المقاربات النظرية والمناهج المستعملة:

لتفسير أو تحليل أي ظاهرة في العلاقات الدولية ودراستها علميا لابد من اللجوء إلى الإطار النظري والمنهجي وذلك من خلال الربط بين الأسباب والنتائج وفهم العلاقة بينهما.

النظرية الليبرالية:

تركز الدراسة على العلاقات الصينية الجزائرية – وهي علاقة تعاونية– لذا تم توظيف النظرية الليبرالية التي تظهر قيمة التعاون الدولي، حيث تعتبره الحالة الطبيعة للعلاقات بين الدول عكس النزاع الذي يعتبر استثناء، وفيها نجد إسهامات عديدة اختلفت في تفسير أسباب نجاح التعاون بين الدول وكيفية تجنب الصراعات، أهمها النظرية الليبرالية المؤسساتية ونظرية الاعتماد المتبادل.

– **النظرية المؤسساتية:** تؤكد هذه النظرية على أن الدول بإمكانها التعاون في نظام يتسم بالفوضى وذلك من خلال المؤسسات الدولية التي تساهم في ايجاد حلول لكل ما من شأنه أن يقف دون التعاون بينها (أي الدول) وأكثر من ذلك تجعلها تدرك أنه يمكنها تحقيق مصالح عامة في شكل مصالح جماعية، ويستنبط الليبراليون أفكارهم من أعمال رواد المؤسساتية الجديدة في الاقتصاد أمثال **ماو كويز** و**أوليفر ويليامسون** لتفسير الطرق التي تقوم المؤسسات من خلالها بتسهيل التعاون الدولي.[1] ويظهر هذا جلياً في نموذج **منتدى التعاون الصيني–الإفريقي** (**FOCAC**) الذي يمثل آلية مؤسسية فعالة لتعزيز التعاون بين الصين والدول الإفريقية، بما فيها الجزائر، حيث يوفر منصة دائمة للتنسيق السياسي ويسهل تنفيذ المشاريع المشتركة.

– **نظرية الاعتماد المتبادل:** يعد الاعتماد المتبادل Interdépendance أحد أهم المفاهيم التي أولتها المدرسة الليبرالية عناية.[2] وهو من أهم الإسهامات في النظرية الليبرالية كونه اطارا نظريا يفسر العلاقات الصينية الجزائرية مع التركيز على المسائل الاقتصادية كمحرك لعلاقات التعاون بين الصين والجزائر، حيث يُفترض في السياسة العالمية أن العناصر الفاعلة متصلة بعضها ببعض بحيث إن حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين، وفي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين، وكلما ازداد عدد الأماكن والظروف، كلما ازداد الترابط[3].

منهجيا:

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التاريخي لوصف وتحليل تطور العلاقات الجزائرية الصينية عبر مراحل متباينة مثلت تحديا للطرفين لتعزيز العلاقات البينية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى

المنهج المقارن الذي يساعد على الوقوف عند أهم الفروقات في حجم المبادلات التجارية والاستثمارات بين الجزائر والصين وبينها وبين شركائها التقليديين.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المحاور التالية:

مقدمة

أولا: التطور التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية

ثانيا: دور مبادرة الحزام والطريق في تطوير العلاقات الصينية الجزائرية

ثالثا: التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق

الخاتمة

أولا: التطور التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية

مرت العلاقات الصينية الجزائرية بمراحل عديدة أهمها:

1. مرحلة دعم الثورة التحريرية (1954-1962):

يعود تاريخ العلاقات الجزائرية الصينية الى ثورة التحرير وتحديداً الى تاريخ 22 سبتمبر 1958 حيث كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي 20 ديسمبر من نفس السنة، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة ومنحتها دعماً سياسياً، دبلوماسياً ومادياً استمر الى غاية ما بعد حصول الجزائر على استقلالها، وهو ما جعل من الصين مصدراً لأهم دعم تتلقاه ثورة الجزائر من خارج الوطن العربي.[4] فقد كان قادة الصين يؤمنون بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لنيل الحرية والاستقلال ومقارعة الاستعمار. ولعّل أهم ما يُميّز المساعدات الصينية أنها لم تكن مشروطة وغير مؤدلجة وكانت شاملة مادياً وسياسياً، وهو ما جعل قيادة الثورة لا ترفضها.[5] وبفضل دعم الصين ودول أخرى تمكنت الجزائر من نيل استقلالها، وكانت بكين من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الجزائرية، ثم بعد الاستقلال استمرت الصين في دعم الدولة الفتية في المجالات كافة.

2. مرحلة التعاون الاقتصادي(1970-2000):

مع بداية السبعينيات، شهدت العلاقات تحولاً نوعياً من التضامن السياسي إلى الشراكة الاقتصادية، حيث لعبت الجزائر دوراً محورياً في دعم عودة الصين إلى مقعدها في الأمم المتحدة عام 1971 والتي توجت بطرد تايوان من مجلس الأمن ومنح مقعدها لجمهورية الصين الشعبية.

وفي إطار حركة عدم الانحياز، تعزز التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية الصينية عام 1978. وقد تجلى هذا التحول في تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC) الذي مثل إطاراً مؤسسياً مهماً للتعاون متعدد الأطراف. فمنذ تأسيسه عام 2000، لم يكن المنتدى مجرد منصة للحوار السياسي والاقتصادي العام، بل أصبح بمثابة المحور الذي تنطلق منه العديد من

المبادرات والبرامج المشتركة التي تعزز الروابط الثنائية. لقد أتاح للجزائر، كفاعل رئيسي في القارة الأفريقية، فرصة لتعميق تعاونها مع الصين في مجالات متعددة مثل التنمية الاقتصادية، التبادل الثقافي، والتعاون الفني، مما مهد الطريق لترسيخ الثقة المتبادلة وتوسيع آفاق الشراكة، وجعل انضمام الجزائر لاحقًا إلى مبادرة الحزام والطريق خطوة طبيعية ومُعززة لمسار العلاقات التي بدأت قبل عقود وتوطدت عبر هذه الآليات متعددة الأطراف.

3. مرحلة التعاون الموسع من 2000 الى 2013:

تميزت هذه الفترة بتعزيز التعاون في إطار منتدى التعاون الصيني الافريقي حيث شاركت الجزائر بفعالية في قممه منذ سنة 2000 من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والبنية التحتية، وقد عرفت العلاقات الجزائرية الصينية تطوراً لافتاً خصوصاً في المجال التجاري، حيث استفادت الشركات الصينية من عقود ضخمة لمشاريع انجاز البنية التحتية والأشغال العمومية، ففي هذا الشأن، انتقلت قيمة المبادلات من 191 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.75 مليار دولار سنة 2005 ليصل إلى 2 مليار دولار سنة 2006. وهو ما جعل من الجزائر ضمن أكبر عشر شركاء تجاريين للصين في افريقيا سنة 2006 وسابع شريك سنة 2010.[6]

4. مرحلة الشراكة الاستراتيجية منذ 2013:

تمثل هذه المرحلة ذروة التطور في العلاقات الثنائية، حيث تم توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة عام 2013 في الميادين الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والعلمية وحتى الفضائية.

وبالتزامن مع طي صفحة الأزمة الأمنية في الجزائر وعودة الاستقرار وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، استفادت الشركات الصينية من الكثير من المشاريع مقارنة بشركات أخرى أوروبية، وذلك بفضل ديناميكيتها وفاعليتها، كما يعزى ذلك الى قدرتها على التكيف مع الأوضاع والظروف الداخلية للجزائر، الأمر الذي أكسبها ثقة السلطات الجزائرية.

تميزت هذه الفترة أيضا بانضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق عام 2019 التي تعززت من خلال المشاركة الفعالة في منتدى التعاون الصيني الافريقي، حيث مثلت الجزائر شريكاً رئيسياً في تنفيذ أجندة المنتدى التنموية. كما تجلى هذا التعاون في المجالات العسكرية والتكنولوجية، بالإضافة إلى المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية، حيث بلغت المبادلات التجارية بين البلدين 10 مليارات دولار عام 2023، مما يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في إطار هذه المبادرة.

الشكل 1: يمثل حجم التبادل التجاري بين الصين والجزائر قي سنة 2019



المصدر: الشروق أونلاين، التبادل التجاري الجزائري الصيني، 2022/03/21 https://rb.gy/ht4kly

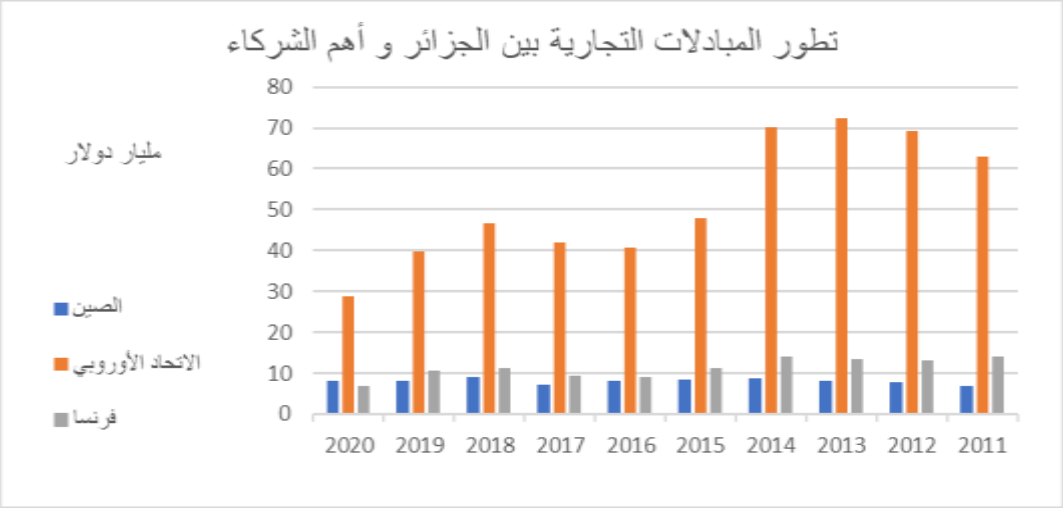
يتضح من الشكل السابق ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر حيث بلغت حوالي 8 مليار دولار في 2019، موزعة بين الصادرات بقيمة 1.03 مليار دولار التي أبدت عجزا أمام الواردات بقيمة 6.94 لصالح الصين.

الشكل2: المبادلات التجارية للجزائر مع الصين وأهم شركائها في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020

البلد/السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصين	6.7	7.72	8.18	8.7	8.34	7.97	7.22	9.09	8.08	8.04
الاتحاد الأوروبي	62.92	69.17	72.35	70.17	47.78	40.71	41.88	46.71	39.82	28.91
فرنسا	14.13	13.19	13.47	14.01	11.21	8.94	9.46	11.14	10.47	6.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تم الحصول عليها من مصادر مختلفة أهمها البنك الدولي ومقال للباحثتين خولة شردود و بلهتهات أسماء بعنوان العلاقات الاقتصادية الصينية- الجزائرية (الواقـــع والآفاق)

الشكل3: منحنى بياني يمثل المبادلات التجارية للجزائر مع الصين وأهم شركائها في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الشكل السابق (جدول المبادلات التجارية للجزائر مع أهم الشركاء)

من خلال الجدول السابق والمنحنى يتضح لنا مدى التطور في العلاقات بين الجزائر والصين بالمقارنة مع شركائها التقليدين لعقود، حيث استمرت قيمة المبادلات التجارية بينهما في الارتفاع مقابل التراجع في قيمة المبادلات بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي وفرنسا، فقد بلغت في سنة 2011 حوالي 6.7 مليار دولار لتصل إلى 8 مليار دولار في 2020 وتتجاوز 10 مليار في سنة 2023، أما دول الإتحاد الأوروبي مثلا فقد تراجعت قيمة التبادل بينها وبين الجزائر من 62.92 مليار دولار سنة 2011 إلى 28.91 سنة 2020.

الشكل4: يمثل الصادرات الصينية للجزائر في سنة 2022 (الوحدة الدولار)

صادرات الصينية للجزائر	الثمن (دولار)
الآلات والتجهيزات	1.08 مليار
تجهيزات كهربائية والكترونية	750.54 مليون
هياكل الحديد والصلب	408.62 مليون
منتجات بلاستيكية	261.89 مليون

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من جريدة الخبر [7]

الشكل5: يمثل الصادرات الجزائرية للصين سنة 2022 (الوحدة مليون دولار)

الصادرات الجزائرية للصين		الثمن (مليون دولار)	
المحروقات والمواد البترولية	نفط ومشتقات البترول	785.54	971.48
	غاز البترول والمواد الغازية	201.53	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من جريدة الخبر [8]

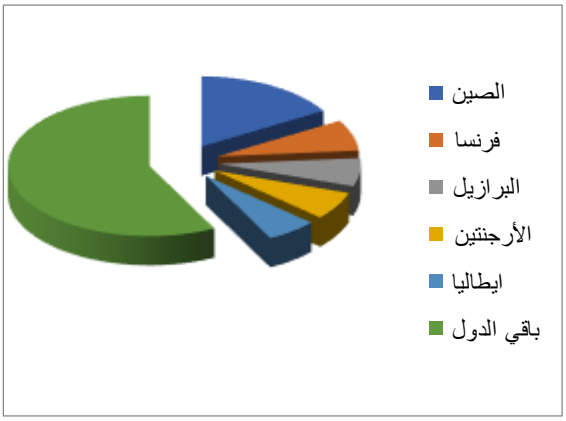
تعد الصين أول ممون للجزائر منذ سنة 2013 ومن بين أهم الشركاء التجاريين، حيث بلغ مستوى المبادلات التجارية البينية في سنة 2022 ما قيمته 7.42 مليار دولار، كما تسجل الشركات الصينية حضورا كبيرا في الجزائر وفي مجالات متعددة ومتنوعة من المحروقات إلى الصناعة والإنشاءات. [9]

كما بلغ حجم المبادلات التجارية 7.42 مليار دولار في سنة 2022 منها 6.35 مليار دولار صادرات صينية باتجاه الجزائر و1.08 مليار دولار صادرات جزائرية إلى الصين حيث تتصدر الآلات والتجهيزات قائمة صادرات الصين (الشكلان 6 و7 يوضحان ذلك).

وحسب احصائيات الجمارك الجزائرية للسداسي الأول من سنة 2022 فإن أهم الشركاء التجاريين الممونين للجزائر هم على التوالي الصين 16.5 % وفرنسا 7,17% والبرازيل 6,51 %والأرجنتين (6,44 بالمائة) وإيطاليا (5,83 بالمائة)، مع الإشارة إلى أن أهم الزبائن هم: إيطاليا 21,83 %وإسبانيا 12,13 % وفرنسا9,94 % وهولندا 7,38% % والولايات المتحدة 5,75% %.

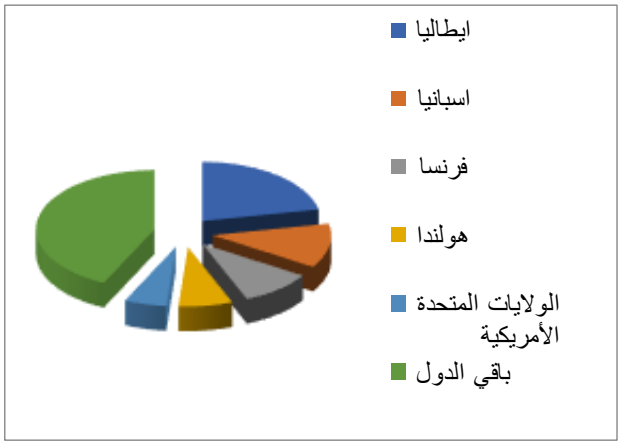
الشكل7: يمثل أهم الشركاء الممونين للجزائر سنة 2022 بالنسبة المئوية

البلد	النسبة المئوية %
الصين	16.5
فرنسا	7.17
البرازيل	6.51
الأرجنتين	6.44
ايطاليا	5.83
باقي الدول	57.55



المصدر: من إعداد الباحثة من خلال بيانات الجمارك الجزائرية سنة 2022 [10]

الشكل8: يمثل أهم الشركاء الزبائن للجزائر سنة 2022 بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الباحثة من خلال بيانات الجمارك الجزائرية سنة 2022[11]

وتتمثل أهم انجازات الشركات الصينية في الجزائر في:

الطريق السيار شرق غرب، والطريق السيار شمال جنوب، شبكة السكك الحديدية، مطار الجزائر الدولي الجديد، مسجد الجزائر الأعظم، دار الأوبرا بالجزائر، محطة تكرير النفط بأدرار، المستشفى الجامعي بوهران، العديد من الفنادق الكبرى كشيراتون (الجزائر ووهران)، ملاعب رياضية كبرى في مختلف الولايات الجزائرية، بالإضافة لمئات الآلاف من السكنات.

بينما في المجال العسكري تبقى روسيا أهم مورد للجزائر في الأسلحة بيد أن الصين استطاعت أن تحظى بثقة السلطات الجزائرية بفضل صناعتها العسكرية المتطورة.[12]

البلد	النسبة المئوية %
ايطاليا	21.83
اسبانيا	12.13
فرنسا	9.94
هولندا	7.38
الولايات المتحدة الأمريكية	5.75
باقي الدول	42.97

وفي سنة 2023 تجاوزت المبادلات التجارية بين البلدين 10 مليار دولار، وبهذا أصبحت الصين شريكا هاما للجزائر بحكم توافق الطرفين في الرؤى سواء في القضايا الإقليمية أو الدولية.

ثانيا: دور مبادرة الحزام والطريق في تطوير العلاقات الصينية الجزائرية

تزداد الصين –يوما بعد يوم– ثقة في خطواتها التي تسير ثابتة نحو دعم تواجدها على الساحة الدولية، فقد أثبتت عبر مراحل عديدة من التاريخ أنها القوة التي يمكنها احتواء الجميع على اختلافهم.. فنظامها الفريد تمكن

من جعل حتى منافسيها –بالرغم من تخوفهم من امتداد نفوذها دوليا– يطلبون ودها والدليل على ذلك التقارب بينها وبين بعض هذه الدول كفرنسا مثلا.

فقد أكد الرئيس الصيني – في مقال له بصحيفة لوفيغارو– على قوة العلاقات بينهما مذكرا بأنها كانت أول دولة أوروبية تعترف بالصين الجديدة، مشيدا بمساهمتها في تطوير بلاده. [13]

1. مفهوم مبادرة الحزام والطريق:

جاءت مبادرة الحزام والطريق لإحياء فكرة طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين بالخارج قبل ألفي سنة، أما الطريق الجديد فينطوي على أبعاد عديدة أكبر وأوسع مما كان عليه، وهو ما يقتضي تسليط الضوء على الجانب التاريخي للمشروع الجديد، مع التعرف على أهم أدواته وأهدافه إلى جانب الدول المشاركة فيه.

يشير طريق الحرير من الناحية التاريخية إلى مجموعة من الطرق البرية التي كانت تربط منطقة شرق آسيا بالبحر المتوسط، مرورا بمنطقة وسط آسيا. بيد أن المسار الرئيسي لهذا الطريق ظل مجهولاً. [14]

ويُعد الرحالة الجغرافي الألماني "فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن" أول من استخدم تسمية طريق الحرير، وكان ذلك في سنة 1877. فقد وصف الطريق الذي مرّ من خلاله الحرير المنتج من قبل امبراطورية الهان في الفترة من 206 ق م إلى عام 220 ميلادية وصولا إلى وسط آسيا. ثم صار بعد ذلك يُستخدم للإشارة إلى كل الطرق التي كانت تربط بين الصين ووسط آسيا وحوض البحر المتوسط. غير أن التسمية لم ترق لمستوى الطريق، فهو من جهة لم يقتصر على تجارة الحرير بل تم الاتجار عبره بعدد كبير ومتنوع من السلع. ومن جهة أخرى لم يكن المقصود به الربط بين الشرق والغرب فقط وإنما توجه جانب منه الى شبه القارة الهندية. أما من الناحية العملية فقد استخدم للإشارة إلى الطريق الذي يبدأ من مدينتي لويانج وتشانجان الصينيتين مروراً، بممر قانسو وصولا إلى نهاية هذا الممر عند دونهوانج الصينية ليتفرق إلى ثلاثة ممرات أساسية:

الممر الشمالي يصل إلى جبال تيان شان ومدينة أورومتشي.

الممر الأوسط يمتد من مدينة توربان غرب الصين إلى الأطراف الجنوبية من إقليم شينجيانغ وصولا إلى مدينة هوتان الصينية ومنها إلى وسط آسيا وإيران وانتهاء بأوروبا.

الممر الجنوبي يربط بين جبال بامير إلى باكستان والهند.

ولم تقتصر هذه الممرات التجارية على الطرق البرية بل شملت الممر البحري الذي سلكه العرب من شبه الجزيرة العربية إلى المدن الصينية.

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن مبادرة الحزام في 2013 بعد توليه مقاليد الحكم، وحملت المبادرة اسم "**حزام واحد طريق واحد** "**One Belt One Road**". وبعدها أطلق الاسم الجديد "**مبادرة الحزام والطريق**" **Belt and Road Initiative** لأول مرة في ماي 2017، حيث وصلت الصين بعد مرور سنة من إطلاق المبادرة إلى جذب 75 دولة و35 منظمة دولية إلى مشروعها الذي يربط آسيا بأوروبا وإفريقيا وحتى استراليا

ونيوزلندا. وبعد مرور عقد على إطلاقها أعلنت الحكومة الصينية أن 90 دولة انضمت الى "مبادرة الحزام والطريق".

2. أهداف المبادرة:

تسعى الصين من وراء «**مبادرة الحزام والطريق**" إلى بلوغ مجموعة من الأهداف هي كالتالي:

1- استثمار مليارات الدولارات للكشف عن النفط والغاز الطبيعي في المناطق الغربية من البلاد والتي تعاني ضعفا اقتصاديا، قصد تحقيق نوع من التوازن الجهوي في التنمية الاقتصادية. ومن ثم تحويل اقتصاد الصين إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة.

2- تدويل عملتها المحلية "اليوان" من أجل جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي، وتعزيز مكانتها عالميا، لا سيما بعد تمكنها من الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في سنة 2016 إلى جانب الدولار الأمريكي والين الياباني واليورو والجنيه الاسترليني.

3- البحث عن أسواق جديدة من أجل تصدير منتجاتها لمواجهة زيادة الاستهلاك العالمي.

4- تعزيز مكانة شركات الاتصالات الصينية وزيادة حصتها في السوق العالمية للتجارة الالكترونية.

5- تسعى الصين الى توظيف أهميتها الجيوستراتيجية لتعزيز وجودها في منطقة أوراسيا.

6- تأمين وحماية المشروعات الضخمة التي تتم ضمن المبادرة في الدول والمناطق التي تعاني صراعات واضطرابات داخلية، وذلك بتوفير قوات عسكرية لحمايتها، فقد بدأت العديد من الشركات الأمنية الصينية الخاصة بالعمل هناك في مجال تأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من السواحل الصومالية لحمايتها من القرصنة.

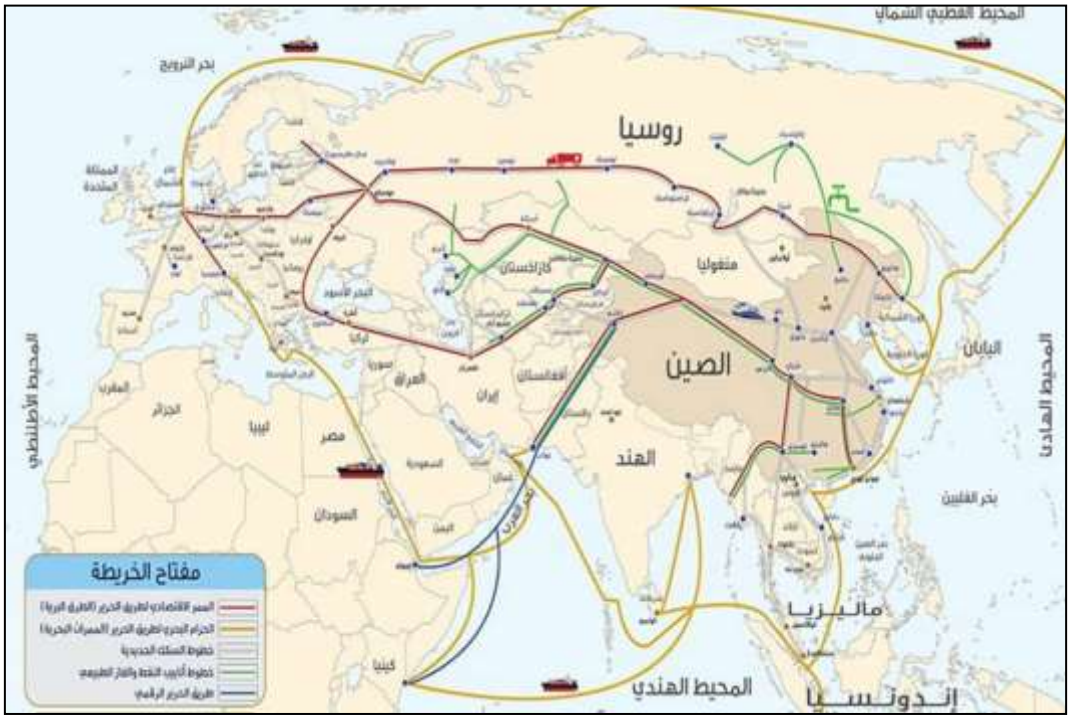
7- ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة: تمر **80 %**من احتياجات الصين من الطاقة عبر مضيق ملقا، ولهذا تعمل على تجنب أي أزمة حادة من شأنها أن تعيق وصول هذه الامدادات إليها، وقد عبر الرئيس هوجينتاو في 2003 عن هذه المخاوف حين أكد على ضرورة التخفيف من حدة –ما أسماه –"معضلة ملقا"، وبذلك تعتبر مبادرة الحزام والطريق سبيلا لتطوير عدد من الممرات التجارية البديلة للمضيق.

3. الممرات التجارية العالمية:

الحزام والطريق عبارة عن مجموعة كبيرة من الممرات والطرق برية وبحرية مع خطوط الأنابيب وشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تبدأ من الصين لتصل إلى قارة أوروبا مرورا بجميع المناطق الواقعة بينهما، وقد تم تحديد ستة ممرات اقتصادية برية، وهي:

الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا، وجسر أرضي أوراسي جديد، والممر الاقتصادي بين الصين ووسط آسيا وغربها، والممر الاقتصادي بين الصين وشبه جزيرة الهند الصينية، والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، والممر الاقتصادي بين بنجلاديش والصين والهند وميانمار.[15]

الشكل 9: خريطة الممرات الرئيسية في الحزام والطريق



المصدر: الخريطة بتصرف الباحثة من خلال المصدر[16]

ثالثا: التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق

يواجه الحزام والطريق تحديات داخلية وإقليمية ودولية:

1. على الصعيد الداخلي:

– ارتفاع نسبة العمالة الصينية في الجزائر على حساب العمالة الجزائرية؛ حيث تشير الأرقام إلى عدد عمال كبير جدا من الصينيين بلغ 55000 عاملاً، شكّل وجودهم تحديا كبيرا أمام تشغيل العمالة الجزائرية، حيث ينتظر أن تؤدي الاستثمارات الصينية إلى توظيف عدد كبير من البطالين وطالبي العمل في سوق الشغل الجزائرية وهو ما أثار تساؤلات حول جدوى تلك الاستثمارات إذا كانت لا تمتص البطالة في الجزائر.

– تصدر الصين إلى الجزائر ما قيمته 7.9مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار تصدرها الجزائر للصين وهذا ما ينتج عنه عدم التكافؤ في العلاقة بينهما.

– كانت السياسات الاقتصادية الجزائرية في شقها الخاص المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ولفترات طويلة عائقا أمام اجتذاب رأس المال الأجنبي (المادة 51/49)، بيد أنه وبصدور قانون المالية التكميلي 2020 وقانون الاستثمار الجديد 2022 تم التخفيف من هذه القيود، إلى جانب حوافز عدة بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– اعتماد الحكومة الجزائرية بشكل كبير على إيرادات النفط من أجل تمويل أزيد من 95% من الخطط والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتخضع هذه الإيرادات للتقلبات المتكررة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما قد يرهن المشاريع المستقبلية مع الشريك الصيني.

– ضعف البنية التحتية للاقتصاد في الجزائر، لا سيما في قطاعات النقل البري والبحري والشحن عبر الموانئ، مع العلم أن هذا العامل يعد العمود الفقري للمشروع الصيني.

– تهم الرشوة والفساد التي طالت المدراء التنفيذيين للشركات الصينية والجزائرية في الجزائر وتورطهم في قضايا وعمولات غير قانونية.. إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والإداري وغياب الشفافية في التسيير والتمويل.

2. إقليميا:

هناك العديد من التحديات التي تُعيق فعالية الدور الجزائري كشريك إقليمي استراتيجي للصين في إطار المشروع الصيني الجديد:

– تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة والصراعات الموجودة في فعالية مشاركة هذه الدول ومنها الجزائر ضمن "مبادرة الحزام والطريق"، حيث يعتبر البعد الأمني فيها ركيزة أساسية توليها الصين عناية فائقة.

– المنافسة الإقليمية الكبيرة على لعب دور الشريك الإقليمي الأساسي الأهم بالنسبة للصين في المنطقة (خاصة من مصر والمغرب)، حيث تشكل المغرب واحدا من المناطق الاستراتيجية المهمة للصين في شمال إفريقيا كما أنه يطمح للاستفادة من موقعه الجغرافي المهم بين إفريقيا الغربية وأوروبا الغربية بهدف إحداث وزن استراتيجي داخل مبادرة الحزام والطريق الصينية في ظل علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مميزة مع الشريك الصيني توجت في سنة 2017 بتوقيع الطرفين على مذكرة تفاهم حول الانضمام للمبادرة. كما ترتبط مصر بعلاقات تاريخية مع الصين، حيث تسيطر القاهرة على قناة السويس التي تعتبر جزءا رئيسيا في المبادرة الصينية، وتبذل مصر جهودا كبيرة لتطوير بنيتها التحتية لا سيما البحرية وذلك بالاستفادة من الأموال والاستثمارات الصينية، خصوصاً وأن مصر تعتبر شريكا رئيسيا للغاز في شرق المتوسط.[17]

3. دوليا:

–الموقع الاستراتيجي لهذه الدول ببعدها الجغرافي البري والبحري وغناها بالموارد الأولية وتحديداً الطاقوية جعلها محل تنافس بين الدول الكبرى التقليدية كأوروبا (فرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية، وبين القوى الصاعدة

كالصين وروسيا واليابان. فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ليست مستعدة لترك أي فراغ سواء في الشرق الأوسط أو في أفريقيا للصين أو روسيا.[18]

– بالرغم من أهميتها الجيوستراتيجية والاقتصادية الكبيرة إفريقيا ومتوسطيا إلا أن الجزائر تتأثر بصفة مباشرة بمختلف الأحداث الدولية. وتعتبر الحرب الروسية الأوكرانية مثالاً على ذلك، رغم موقفها غير المنحاز وهو ما عبرت عنه في البيان الختامي لقمة الجزائر في نوفمبر 2022، إلا أن الرغبة المعلنة والتوجه الجزائري نحو الانضمام لتكتل البريكس وزيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لروسيا في سنة 2023 كلها مؤشرات حول تبني الجزائر للرؤى ذاتها مع الصين وروسيا.

– استفادت الجزائر من العقوبات الدولية على الغاز الروسي، فقد شهدت توافدا دبلوماسيا كبيرا من مختلف الدول الأوروبية للظفر بالغاز الجزائري بديلاً من الغاز الروسي، وهو ما يشير بشكل واضح إلى الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي باتت تحظى بها الجزائر في أسواق الغاز العالمية.

الخاتمة:

تؤكد نتائج هذه الدراسة أن انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق يمثل تتويجاً لتطور العلاقات الاستراتيجية الثنائية، حيث أسفر هذا التعاون عن نتائج متباينة على مختلف الأصعدة. فعلى المستوى الاقتصادي، سجلت المبادلات التجارية نمواً ملحوظاً، كما جذبت البلاد استثمارات صينية كبرى في مجال البنية التحتية تجاوزت 20 مليار دولار. غير أن هذا التطور صاحبه اختلال هيكلي في الميزان التجاري لصالح الجانب الصيني بنسبة 85%، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الصناعية الوطنية. أما على الصعيد الجيوستراتيجي، فقد مكنت المبادرة الجزائر من تعزيز موقعها كجسر بين القارة الإفريقية وأوروبا، لكنها تواجه منافسة شديدة من دول إقليمية أخرى تسعى بدورها لتعزيز شراكاتها مع الصين. وعلى الرغم من بعض المكتسبات الدبلوماسية، فإن المبادرة لم تحقق بعد كل الطموحات الجزائرية على الساحة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالدعم في الملفات الإقليمية الحساسة.

يتبين من هذا التحليل أن المبادرة قد وفرت للجزائر فرصاً مهمة لتنويع شراكاتها وتعزيز بنيتها التحتية، لكنها في المقابل تطرح تحديات جسيمة تتطلب سياسات أكثر فعالية لتحقيق التوازن في العلاقات الثنائية. وتظل قدرة الجزائر على توظيف هذه الشراكة لصالح تنميتها الاقتصادية وتعزيز نفوذها الإقليمي مرهونة بقدرتها على تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً تدمج الأبعاد الاقتصادية والسياسية في إطار رؤية متكاملة.

الهوامش:

[1] Waltz, K ,Structural realism after the cod war. *International Security* ,summer 2000, pp 5-41.

[2] عودة جهاد ، *النظام الدولي نظريات واشكاليات*، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص69.

[3] مصباح عامر، *نظريات تحليل التكامل الدولي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

[4] دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائري (1954– 1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص163.

[5] بلحاج صالح، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، جانفي2007، ص 185.

[6] حمشي محمد، ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث المصرية، جانفي2013، ص86.

[7] حفيظ صواليلي، بكين أهم شريك اقتصادي، جريدة الخبر، على الرابط: https://bit.ly/4lnj9K8، تاريخ النشر 16 جويلية 2023، تاريخ التصفح 20 ماي 2024

[8] المرجع نفسه.

[9] المرجع نفسه.

[10] douanes, M. d, Statistiques du Commerce Exterieur de l'Algerie, Direction des Etudes et de la prospective,Algerie , 2020.

[11] Ibid

[12] Zoubir, Y. H,Algeria and China: Shifts in political and military relations,Global policy,UK, 27juin 2022, pp. 58-68

[13] Araud, G.. Face à la Russie et la Chine, ne pas tomber dans la paranoïa. Le Point sur https://www.aljazeera.net/politics , mai 2023 ,Consulté le 18mai2024 .

[14] صلاح علي، مشروع الحزام والطريق :كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ملحق للعدد 26 من دورية "اتجاهات الأحداث، 15أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، أوت 2018 ، ص2.

[15] GROUP, W. B, BELT AND ROAD ECONOMICS:Opportunites and Risks of Transport Corridors ,Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Washington ,18 juin 2019.

[16] ال طعمة حيدر حسين، مبادرة الحزام والطريق الاهداف والتحديات، من مركز الفرات على الرابط: https://bit.ly/3RFZO9h، تاريخ النشر 18 جويلية 2022 ، تاريخ التصفح 20 ماي 2024.

[17] بو الروابح عبد القادر، العلاقات الصينية الجزائرية في ظل مبادرة الحزام والطريق: المكاسب والتحديات. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، 03 جويلية2023، ص148.

[18] Barrios. R, China and the Middle East and North Africa(MENA), Congressional ResearchService, Washington , 03juillet 2023.